مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٨٣**

اليوم الاثنين، ١٦ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد بيرثيبال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد أحمد
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد بيرارو
	الصين	السيد ليو جيايي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيد لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للاشتراك هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على المجلس نص بيان رئاسي باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/21.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أشكركم على إتاحة الفرصة للتكلم في هذه الجلسة وأهنئكم على توليكم لرئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأريد أن أشكر مجلس الأمن على وصوله إلى توافق بشأن البيان الرئاسي الذي ستعتمدونه بعد قليل، وهو في مجمله يؤكد دعم المجلس للشعب الليبي وللسلطات الليبية المنتخبة في جهودها الرامية إلى تسريع عملية الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة، وفي ظل وضع أمني مستقر.

وعلى الرغم من أن لدى الحكومة الليبية تقييما مختلفا لبعض الجوانب التي تناولها البيان الرئاسي في المشروع المعروض على المجلس، فإننا نتفهم أن هذا النص جاء نتيجة لمشاورات طويلة بين أعضاء المجلس، وكان من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار آراء كل الأعضاء. ونحن نشكر وفد المملكة المتحدة على مبادرته بصياغة مشروع البيان وعلى الجهد الذي بذله في المشاورات اللاحقة بين أعضاء المجلس. وكما قلت، فإن مشروع البيان في مجمله هو رسالة دعم جديدة من المجلس إلى الحكومة والشعب الليبيين.

أريد فقط أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد الموقف الثابت للسلطات الرسمية الليبية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان ومكافحتها للإفلات من العقاب، وأنها لا تدخر أي جهد لمكافحة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والقتل خارج نطاق القضاء. وأستطيع أن أؤكد لكم أن هذه الممارسات قد انخفضت بشكل كبير خلال الشهور الأخيرة. ولكن لأكون واقعيا طبعا، من الصعب أن نتأكد من أن هذه الممارسات قد انتهت بالكامل قبل أن ترجع قوات الشرطة للعمل في كل مكان من ليبيا، وقبل أن يتم تسليح الجيش وتدريبه بشكل جيد ليكون قادرا على مواجهة كل التحديات لولايته. وأعتقد أنه لا أحد ينتظر من جيش لا يزيد عدد جنوده على ٣٠ ٠٠٠ جندي، وينقصه التدريب والتسليح أن يفرض القانون في بلد شاسع المساحة ويعج بالمسلحين الذين ينظرون إلى الجيش والشرطة كمنافس سيقضي على كل امتيازاته. ومع ذلك، فإن الحكومة والمؤتمر الوطني عازمان على تعزيز سلطة الدولة وفرض حكم القانون. وهما يعتقدان أن الوضع الأمني في تحسن مستمر وخاصة في العاصمة طرابلس وما حولها بعد انسحاب المجموعات المسلحة منها.

كما أن الشعب الليبي مصر على نزع سلاح جميع المجموعات المسلحة وهو يطالب بصورة يومية السلطات الرسمية بوقف الاستعانة بالمجموعات المسلحة ووقف تمويلها مهما كان شكل هذا التمويل سوءا كان في صورة مرتبات أو ميزانيات إدارية. وهو في الواقع ما تقرر تنفيذه اعتبارا من

الشهر المقبل ونأمل أن تلقى دائما الحكومة والمؤتمر الوطني كل الدعم والمساندة من هذا المجلس.

وأشكر أعضاء المجلس، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما قدمته حتى الآن، وما تقدمه باستمرار للشعب الليبي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.